مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2707-4846
Received 24/10/2016 Revised 12/02/2018 Published online 30/06/2018

تاريخ العلاقات الليبية البريطانية 1953-1969 دراسة تحليلية للعلاقات بين البلدين من واقع الوثائق والسجلات البريطانية

علي عبد السلام عبد الله خليفه
قسم التاريخ-كلية الآداب-جامعة سبها، ليبيا
للمراسلة: Moh.mansour@sebhau.edu.ly

ملخص يُعنى هذا البحث بدراسة وتحليل مرحلة مهمة من تاريخ ليبيا، وهي المرحلة التي تلت استقلال ليبيا في ديسمبر 1951م. وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتطرق إلى حقبة مهمة من تاريخ ليبيا وهي الفترة التي تأسست فيها العلاقات بين المملكة الليبية والمملكة المتحدة البريطانية والتي دامت 18 سنة، وهي فترة الحكم الملكي. كما تأتي أهمية هذا البحث من تناوله الأسس التي بنيت عليها العلاقات الليبية البريطانية في تلك الفترة وأهميتها لكلا الطرفين والاستراتيجيات الإقليمية والدولية التي رسمت ملامح هذه العلاقات. كما تناقش هذه الورقة المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في ليبيا بشكل خاص ومنطقة حوض المتوسط بشكل عام والتي دعت بريطانيا إلى تقوية علاقاتها مع ليبيا بعد الاستقلال من خلال معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة مع ليبيا في عام 1953م. كما تلقي هذه الورقة الضوء على المصالح الاستراتيجية لليبيا والتي دعتها إلى تقوية علاقاتها بالمملكة المتحدة والحفاظ على التقارب الاستراتيجي معها. هذه الدراسة مهمة في المقام الأول لأن القليل جداً كتب عن العلاقة البريطانية الليبية خلال الفترة من 1953 حتى 1969. كما تضيف إلى معلوماتنا الكثير عن السياسة الخارجية والدفاعية البريطانية خلال هذه الفترة والتي كانت ليبيا طرفاً مهماً فيها. وبشكل أكثر دقة فإن هذه الدارسة تقدم نظرة أكثر تفصيلاً ووضوحاً عن السياسة الخارجية لحكومة حزب العمال البريطاني وحلف شمال الأطلسي الذي بريطانيا جزء منه تجاه المنطقة والتي كما ذكرنا كانت ليبيا أحد محاورها. وبما أن هذه الورقة تدرس العلاقات الليبية البريطانية في الفترة المذكورة أعلاه فإن الباحث سيتطرق إلى المعاهدة البريطانية الليبية، ولأن هذه المعاهدة قد ذكرت في نص الوثيقة الأصلي والوثائق الإنجليزية باسم Treaty of Friendship and Alliance (معاهدة الصداقة والتحالف)، وكذلك وردت في النص العربي للمعاهدة بنفس الاسم إلا أنها وصفت في بعض الدراسات السابقة على أنها معاهدة حماية، لذلك فإن الكاتب سيستخدم كلا الوصفين عند ذكر هذه المعاهدة أو ما يخصه.

الكلمات المفتاحية: تاريخ ليبيا، الاستراتيجية، والوثائق، العامل الاقتصادي، الحكومة.

History of the Libyan-British relations 1953-1969: An analytical study of relations between the two countries from the British documents and records.

Ali Abdussalam Abdulla Khalifa
Department of History, Faculty of Arts, University of Sebha, Libya
Corresponding author: Moh.mansour@sebhau.edu.ly

Abstract This study deals with the study and analysis of an important stage in the history of Libya, which followed the independence of Libya in December 1951. This study is important in the first place because very little was written about the British-Libyan relationship during the 1950s and 1960s. The importance of this study comes also from an important era in the history of Libya that formed the relations between the two countries during the 18 years of the monarchy regime. In addition, the importance of this research can be seen in the bases whose the Libyan-British relations were built during that period and the international strategies that formed the relations between both countries. To highlight the important of this study, the author will address the strategic interests of Britain in Libya in particular and the Mediterranean region in general, and also Libya's strategic interests which called Libya for strengthening its relations with the UK and maintaining strategic rapprochement with Britain. Since this study examines the Libyan-British relations, the author will address the British-Libyan treaty in 1953, as it was the basis of these relations. And as this treaty has been described as a treaty of friendship and alliance, as well as a treaty of protection, the writer will use both descriptions.

Keywords: values, prevention, crime, trends, sample.

المقدمة

عملت بريطانيا على تقوية علاقاتها بإدريس السنوسي طوال حقبة الحرب العالمية الثانية ودخول القوة البريطانية والفرنسية الأراضي الليبية. فمن 1943م حتى ديسمبر 1951م دخل إقليم طرابلس وبرقة تحت الإدارة البريطانية. وكانت بريطانيا قد

بدأت في وقت مبكر من أربعينيات القرن الماضي تأسيس اتصالات مع الأمير إدريس السنوسي، وتم الاتفاق على تأسيس قوة عسكرية من الليبيين المقيمين في مصر، عرفت هذه القوة فيما بعد باسم القوة العربية الليبية لمساعدة القوات البريطانية في قتالها ضد القوات الإيطالية في ليبيا. في مقابل الحصول على استقلال ليبيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب، لذلك قبل إدريس السنوسي بمساعدة الحلفاء في الحرب. أعلن بعدها وزير خارجية بريطانيا السابق Anthony Eden أنطوني إيدن (1935م–1955م) أن حكومة بريطانيا وبعد نهاية الحرب (الحرب العالمية الثانية) سوف لن تسمح تحت أي ظرف أن تسقط برقة مرة أخرى تحت السيطرة الإيطالية. وقد نفذت بريطانيا وعدها للأمير إدريس السنوسي واستمرت في دعمه وتقوية نفوذها في إقليم برقة طوال فترة الأربعينات وقدمت الدعم المالي والإداريلإقليم برقة ومنحت الإقليم حكما ذاتياً موسعاً في شؤونه المحلية حتى استقلال ليبيا في ديسمبر 1951.

وطوال الفترة من 1953م إلى 1969م لعبت بريطانيا دوراً رئيسياً في إنشاء المملكة المتحدة الليبية وبقائها لمدة 18 سنة، غير أن المملكة الوليدة واجهت الضعف والفقر ونمو الشعور القومي العربي في الدول المحيطة بها والذى كانت أيدولوجيته ضد الأنظمة الملكية العربية الموالية للغرب من وجهة نظر القوميين العربكما هو الحال في مصر. لذلك فقد واجهت المملكة الليبية التهديدات الداخلية والخارجية طوال فترة الخمسينات والستينات،وعلى ذلك فقد كانت ليبيا ترغب في الحصول على الدعمالاقتصادي وحماية النظام الملكي من كل هذه التهديدات. في نفس الوقت كانت لبريطانيا مصلحة كبيرة في البحر الأبيض المتوسط. وكان الغرض الرئيسي هو منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على موطئ قدم في المنطقة، وخاصة بعد سقوط نظام الملك فاروق في مصر ووصول جمال عبد الناصر الى السلطة في عام1952م.

ولذلك كان ينظر إلى ليبيا باعتبارها عنصراً هاماً في استراتيجية بريطانيا في الحفاظ على الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة.[1] لكل هذه الأسباب فإن مصالح البلدين قد التقت لترسم إطار علاقات حددتها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لمدة 18 سنة.ففي عام 1953م تم تعزيز التحالف الليبي البريطاني بتوقيع الاتفاقية الليبية البريطانية والتي تنص على حصول بريطانيا على قواعد عسكرية في ليبيا مقابل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية من المملكة المتحدة.

وبشكل أكثر دقة فإنه من منظور السياسة الخارجية البريطانية فإنالعلاقات البريطانية الليبية قدبنيت طوال فترة الخمسيناتعلى أسس استراتيجية تتعلق بأمن أوروبا الغربية بعد التوتر الذي بدأ يظهر بين الولايات المتحدة والغرب والاتحاد السوفيتي نتيجة الحرب الباردة. ثم أضف إلى ذلك العامل الاقتصادي نهاية الخمسينات وبداية الستينات بظهور النفط في ليبيا. ليصبح بذلك العامل الاستراتيجي والعامل الاقتصادي هما المحركان الأساسيان في العلاقات الليبية مع الغرب بشكل عام وبريطانيا على وجه الخصوص طوال فترة الحكم الملكي في ليبيا

يستمد هذاالبحث أهميته من كونه يوضح الدور الذي لعبته العوامل الاستراتيجية ثم العوامل الاقتصادية في بناء العلاقات بين البلدين ومن ثم تقويتها ورسم الدور البريطاني في ليبيا والمنطقة وتأسيس نظام موالي لبريطانيا والغرب على أسس تخدم إستراتجيات السياسة البريطانية والغربية من منطلق الدفاع عن المصالح الغربية والأنظمة الموالية للغرب في المنطقة، وابقاء التأثير السوفيتي خارج مناطق النفوذ الغربية،ولأن هذه الدراسة تتتبع التطور في الأحداث الاستراتيجية والاقتصادية التي رسمت العلاقات بين البلدين،فقد اخترنا استخدام التتبع الزمني للأحداث التاريخية سردها وتحليلها حسب هذا الترتيب الزمني للأحداث للوصول إلى تفسيرات تاريخية صحيحة لمراحل العلاقات بين البلدين والعوامل المؤثرة في هذه العلاقات. كما تعتمد هذه الدراسة – ونظراً لقلة ماهو مكتوب عن هذه الفترة التاريخية – على عدد كبير من الوثائق والتي أغلبها تنشر وتستخدم لأول مرة.

أيضاً تمكننا هذه الوثائق من إعطاء صورة مستخلصة كاملة لأغلب الأحداث التاريخية الرئيسية لهذه الدراسة فضلاً عن توفير مادة علمية وتاريخية للتحليل والتأريخ لهذه الحقبة. كما أن جل هذه الوثائق يعنى بالعوامل الاستراتيجيةوالاقتصادية "النفط وتجارة السلاح" وهو مايجعل هذه الدراسة أكثر دقة في التحليل ورسم صورة شاملة لمحددات العلاقات الليبية البريطانية للفترة موضوع الدراسة.

ولعل أهم أسباب اختيار هذا الموضوع للدراسة هو عدم وجود دراسة تتناول العلاقات الليبية البريطانية من منظور استراتيجي واقتصادي عن هذه المرحلة التاريخية من تاريخ العلاقاتبين البلدينوخصوصا باللغة العربية. كما أن هذه الفترة (1953–1969) مازالت في حاجة للمزيد من الدراسة والتحليل لوضع صورة شاملة للوقائع التاريخية المهمة التي جرت في هذه الحقبة من تاريخ ليبيا.

محددات العلاقات الليبية البريطانية

تشكلت العلاقات الليبية البريطانية في 29 يوليو عام 1953م، بناءً على معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين، ووفقاً للمادة الثانية من المعاهدة اتفق الطرفان على مساعدة بعضهم البعض وفقاً لمقاييس الدفاع الجماعي.[2] وقد اعتبرت المادة الثانية من المعاهدة كأحد النصوص السرية في المادة، وفي مذكرة سرية (توضح المادة الثانية) من السفير البريطاني في ليبيا في ذلك الوقت للحكومة الليبية شرح بوضوح لليبيين" أنه في حالة الحرب أو التهديد بالحرب، فإن الحكومة البريطانية سوف تعمل كل ما في وسعها للدفاع عن ليبيا".[3]والحقيقة إن المعاهدة لم تطلب نشر قوات بريطانية على الأراضي الليبية لهذا الغرض فقط. وتشير المادة الثالثة من المعاهدة إلى أن الطرفين اتفقا على أن كل طرف منهم سيقدم التسهيلات اللازمة ويؤدي دوره في صون الأمن والسلم الدولي.[4] وقد أعطت الاتفاقية القوات البريطانية حق الانتشار العسكري الواسع فوق الأراضي الليبية، وتألف ذلك من القواعد الجوية ومهابط الطائرات في طرابلس، بنينة وقاعدة العدم في طبرق ونشر الجيش في طرابلس ودرنة. كما أعطت المادة الثالثة الحق للقوات البريطانية حق في استخدام الأراضي الليبية لأغراض عسكرية واسعة النطاق والأعمال التدريبية أيضاً. وتحت نص هذه المادة أيضاً أتفق الطرفان على العمل لضمان الكفاءة والتعاون وإرسال البعثات العسكرية البريطانية التي تدار من قبل الجيش البريطاني لبيع السلاح والتدريب، وكذلك السماح للبريطانيين بالطيران واستخدام المطارات في كل أرجاء ليبيا.[5]وكما ضمنت المعاهدة للبريطانيين من تأمين سياساتهم الاستراتيجية في المنطقة، فإنها ضمنت أيضاً حماية النظام الملكي الليبي من الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية. كما لعبت المعاهدة دوراً مهما في توفير قواعد بديلة للقوات البريطانية بعد إجلائها عن منطقة السويس عام 1954م. لذلك فإن المعاهدة العسكرية الليبية البريطانية وكذلك شقها المالي قد نظمت العلاقات بين البلدين في الميدانين العسكري والمالي على أساس المصالح المشتركة، فبينما تمنح ليبيا بريطانيا قواعد عسكرية على أرضيها فإن بريطانيا تقدم لليبيا طوال مدة الاتفاقيتين مساعدة مالية سنوية يتفق على مقدارها بين الطرفين في مستهل كل خمس سنوات.[6]فكانت أساساً للعلاقات بين البلدين على أسس استراتيجية طوال فترة الخمسينات، وظلت كذلك طوال فترة الستينات مع ازدياد تعاظم العامل الاقتصادي بعد اكتشاف النفط.

العوامل الاقتصادية والأمنية الليبية

صنفت ليبيا في مطلع الخمسينات على أنها واحدة من أفقر دول العالم، حيث تصف تقارير الأمم المتحدة البلاد على أنها مفلسة ودخل الفرد فيها هو أدنى مستوى دخل في الشرق الأوسط، وأن قلة قليلة جداً من الليبيين لديهم خبرة سياسية حقيقية أو المعرفة الإدارية تمكنهم من تسيير أمور البلاد.[7] وبما أن القضية الليبية قد أحيلت إلى الأمم المتحدة في عام 1949 فإن كل تقارير المبعوث الأممي أدريان بلت كانت تشير إلى ضرورة تقديم الدعم المالي والفني والإداري لليبيا بعد إعلان الاستقلال حتى تستطيع هذه الدولة تأسيس نفسها.[8] وعلى أساس حاجة البلاد الماسة والملحة للمعونات الاقتصادية الدولية لا يبدو أنه كان هناك الكثير من الخيارات أمام النظام الملكي سوى القبول بقواعد أجنبية في البلاد مقابل الحصول على المعونات البريطانية والأمريكية. يقول عزالدين فوده في دراسته ليبيا في مهب الصراع الدولي: "وفي ظروف حالة الطوارئ التي خضعت لها البلاد قبل إعلان الاستقلال وعانت بسببها أوضاعاً سياسية سيئة ومنافسات إقليمية مفتعلة وانعداما في استقرار نظام الحكم، تم الاتفاق حول شروط هذه المعاهدات الجديدة، كما تم توقيعها بعد الاستقلال تحت ضغط احتلال أراضيها من قبل قوات البلاد الثلاث وبتأثير العجز القائم في الميزانية وضعف اقتصاديات البلاد وحاجتها إلى المعونة الخارجية".[9]

وقد طلب أدريان بيلت من حكومات كلاً من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر بطلب إيفاد الخبراء الماليين لليبيا وأن يحددوا حلول للمشاكل النقدية والمالية لتلك البلاد.[10] ولأن بريطانيا كانت ذات مطامح إستراتيجية في ليبيا كما سيتم توضيحه لاحقاً فقد عرضت تقديم الدعم المالي للحكومة المؤقتة في ليبيا في ذلك الوقت بقيادة محمود المنتصر. وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصاديوالاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة أصدر العديد من التوصيات إلى الدول الأعضاء في الهيئة يناشدها تقديم العون المالي والتقني للدولة الليبية، لم يسجل أن قامت أية دولة من الدول بتقديم مساعدة لليبيا تنفيذاً لتلك التوصية.[11] يورد سامي حكيم في كتابه حقيقة ليبيا أنه في " ديسمبر 1951 (تم) التوقيع على اتفاق مالي مع بريطانيا وقعه محمود المنتصر عن الجانب الليبي وبلا كلي المعتمد البريطاني في طرابلس ... ويسري مفعوله حتى يوم 31 مارس 1953 تعهدت فيه بريطانيا بتقديم مساعدة مالية قدرها 500 ألف جنيه إسترليني للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية، وتقديم منحة مقدارها مائة في المائة من الإسترليني للإصدار الأول من العملة الليبية وأن تستمر إنجلترا

في تقديم المساعدات المالية للحكومات أو الإدارات في برقة وطرابلس حتى 31 من مارس 1953".[12]وسواءً كان دخول ليبيا في معاهدات عسكرية مع الدول الغربية بريطانيا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً بحاجة ليبيا الماسة للمساعدات الاقتصادية والفنية والإدارية، فإنه من المؤكد أن هده المساعدات لم تكن لتأتي إلا من هذه الدول فهي القادرة دون غيرها على تقديم مثل هذه المعونات ذلك الوقت. والسؤال الذي من الممكن طرحه هنا هو: هل كانت الجامعة العربية أو حتى أحد الدول العربية منفردةً قادرة على تقديم هذا النوع من الدعم المالي والتقني لليبيا الأمر الذي قد يغني ليبيا عن الدخول في معاهدات مع الغرب وأمريكا للحصول على هذا الدعم؟. وبنظرة سريعة على أحوال الدول العربية في ذلك الوقت والجامعة العربية التي أنشئت حديثاً من ست دول أغلبها هي الأخرى في حاجة ماسة إلى معونات دولية كمصر وسوريا ولبنان والأردن مثلاً، لم تكن هذه الدول في وضع يسمح لها بتقديم أي عون اقتصادي لليبيا. ورغم ذلك فقد توجهت ليبيا لطلب المساعدة من الدول العربية قبل الدخول في المعاهدات التي عقدتها فيما بعد مع كل من أمريكا وبريطانيا. يؤكد ذلك ما جاء في مذكرات الساسة الليبيين في ذلك الوقت. وبالنظر إلى تاريخ توقيع المعاهدة البريطانية الليبية الموقعة في مارس 1953 نلاحظ إن هذه المعاهدة وقعت بعد محاولة ليبيا الحصول على الدعم من الدول العربية (مصر والعراق). يؤكدمحمد عثمان الصيد رئيس وزراء ليبيا 1960-1963 في مذكراته:

أنه قبل بدء المفاوضات مع بريطانيا حول المعاهدة البريطانية الليبية، اجتمع مجلس الوزراء، وقرار الاتصال بحكومتي مصر والعراق للحصول على قروض تعين ليبيا قبل الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسكرية، وقد أوفد لهذا الغرض عليالجربي وزير الدفاع الليبي إلى كل من مصر والعراق.وفي مصر التقىالجربي محمود فوزي وزير الخارجية، وكان نظام الحكم الملكي في مصر قد أسقط حديثاً في أواخر 1952، وكانالثوارقد تولوا مقاليد الامور في البلاد. وشرحالجربي لمحمود فوزي الأوضاع الليبية، مبيناً أن الوضع الاقتصادي في ليبيا سيء للغاية،وقد قررت الحكومة الليبية المؤقتة التفاوض مع هذه الدول الكبرى للحصول على مساعدات اقتصادية، لكن قبل الدخول في المفاوضات، ترغب ليبيا في الحصول على قروض أو مساعدات تعزز بها مركزها التفاوضي مع هذه الدول. واقترح الجربيأن تقدم مصر مساعدات مالية لليبيا، وإذا لم يكن متاحا تقرض ليبيا مبلغ 2 مليون جنيه أسترليني لتغطية عجز الميزانية. اقترح السيد فوزي ان يجتمع السيد علي الجربي مع اللواء محمد نجيب الذي كان يتولى منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة، وهذا ما حدث بالفعل، وكان رد اللواء نجيب أن مصر في حالة ثورة، وقيادة الثورة لم تنظم بعد أوضاعهاالداخلية، وبالتالي لا يمكنها تقديم مساعدات إلى ليبيا، ولا تستطيع منحها قروض، ونصحه بالاعتماد على النفس واتخاذ ما تراه الحكومة الليبية مناسباً لتحقيق مصالح ليبيا.[13] قابل بعدها وزير الدفاع الليبي جمال عبد الناصر بناء على نصيحة محمود فوزي وكان آنذاك نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وشرح الأوضاع بالتفصيل لجمال عبد الناصر وابلغه أن ليبيا مضطرة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقع معاهدة عسكرية، وطلب مساعدات مالية، ولكنها تفضل الحصول على قروض او مساعدات من مصر حتى لا تضطر لتوقيع المعاهدة من موقف ضعف، أو على اقل تقدير التفاوض من موضع أفضل، وأشارالجربي انه طلب من الناصر أن تقدم مصر لليبيا قرضاً بمبلغ 2 مليون جنيه إسترليني، أو على الأقل مليون جنيه لمدة ستة أشهر لتغطية عجز الميزانية. عندها سأل عبد الناصر: "هل استشرتم الشعب؟ فأجاب السيد الجربي: حول ماذا نستشير الشعب، نحن دولة ناشئة ونبحث عن مساعدات مالية وقروض. وعاد عبد الناصر ليقول (يجب استشارة الشعب أولاً) وكان هذا الجواب الذي سمعه السيد علي الجربي من جمال عبد الناصر".[14] يتابع بعدها محمد عثمان الصيد فيقول: " بعد ذلك انتقل السيد علي الجربي إلى العراق واجتمع مع ولي العهد الأمير عبد الاله ومع أعضاء الحكومة... وابلغوه إن العراق بدأ فعلاً في إنتاج البترول ولكن تقرر رصد جميع المداخيل لتمويل خطة خمسية للتنمية...وأبلغ العراقيون السيد الجربي انه لا توجد دولة عربية تستطيع مساعدة ليبيا بما فيها العراق، لذلك على الليبيين أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم. عاد السيد علي الجربي من رحلته خالي الوفاض، وناقشت الحكومة محادثاته في مصر والعراق، ولم يكن أمامها بدائل سوى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة من أجل الحصول على مساعدات مالية وغيرها".[15]أما مصطفى أحمد بن حليم الذي شغل هو الأخر منصب رئيس وزراء ليبيا 1954- 1957 فيقول هو أيضاً في هذه الصدد: " لقد اشترطت مصر على ليبيا مقابل مساعدة مالية سنوية مقدارها مليون جنيه تعديل الحدود الشرقية لصالح مصر والتنازل عن واحة الجغبوب وتعيين مستشارين مصريين للإشراف على إنفاق المساعدة المصرية".[16]وبعد كل ما سرد فإنه يمكن القول إنالعامل الاقتصاديوحاجة البلاد الملحة للمعونات الاقتصادية قد لعبت دوراً مهماً في رسم سياسة التقارب الليبي البريطاني طوال فترة العهد الملكي.

وبالعودة إلى نصوص معاهدة التحالف الليبي البريطاني، ووفقا لأحكام الملحق المالي للمعاهدة فإن الحكومة البريطانية وافقت على تقديم إعانة مالية سنوية إلى الحكومة الليبية، وفي المقابل كانت ليبيا وافقت على منح المملكة المتحدة قاعدة للجيش والقوات الجوية البريطانية في شرق ليبيا. كان قيمة عقد إيجار القاعدة واحد مليون جنيه إسترليني تدفع سنوياً من قبل الحكومة البريطانية للحكومة الليبية.الاتفاق مدته خمس سنوات من 1 أبريل 1953م إلى 31 مارس 1958م، (على أن يراجع هذا الاتفاق المالي كل نهاية خمس سنوات. أيضاً 3750000 مليون جنيه إسترليني سوف تدفع ضمن الميزانية الليبية كمساعدات مالية. كما سيتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ليبيا (الاقتصادية والمالية) بالتشاور مع حكومة ليبيا، والقيام على تقديم المساعدة المالية المناسبة بالاتفاق بين الحكومتين.[17]

وهكذا فإن الأرقام من إجمالي المساعدات إلى ليبيا خلال الفترة من الخمسينات تظهر بوضوح كيف كاناقتصاد البلاد معتمداً اعتماداً كلياً على المعونات الأجنبية نتيجة عدم وجود مصادر دخل وطنية يمكن أن تغطي احتياجات البلاد الاقتصادية. "وفقاً (لمؤشرات) التنمية الاقتصادية في ليبيا، فإن المساعدات الخارجية من جميع المصادر خلال الفترة 1952م/1953م إلى 1955م/1956م كانت 64.4 مليون دولار وبلغ المجموع للفترة 1956م/1957م إلى 1959م/1960م 112.7 مليون دولار".[18] كما وتظهر أرقام أخرى أن المساعدات إلى ليبيا زادت أربعة أضعاف تقريباً خلال نفس الفترة: "من 10.5 مليون إلى 41.7 مليون في 1959م-1960م. وكانت هناك زيادة كبيرة بشكل ملحوظ، من 25.9 مليون في 1956م/1957م إلى 38.3 مليون في 1957م-1958م.وكانت أغلب المساعدات الخارجية بريطانية وأمريكية. وفي أبريل 1958م، فاوض عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء الليبي، لزيادة المعونة البريطانية، وامتد هذا الأمر حتى عام 1963م وفي بداية العام نفسه رفعت المساعدات الأميركية إلى 10 ملايين دولار.[19] وبذلك يبدو واضحاً أن ليبيا كانت في حاجة ماسة في ذلك الوقت إلى الدعم المالي الخارجي لاستمرار بقاء النظام الملكي. وفي نفس السياق تشير وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن ليبيا (في ذلك الوقت) من الممكن أن تستمر وتكون ذات نظام موالي للغرب فقط عن طريق المساعدات البريطانية والأمريكية. وتضيف الخارجية البريطانية في وثائقها أن 'ليبيا لن تكون قادرة على الحفاظ على موقف مؤيد للغرب إلا إذا واصل البريطانيون والأمريكيون المساعدات الاقتصادية لها لمواجهة العروض المغرية من الروس والمصريين.[20]

وقد واجه النظام الملكي الناشئ حديثا تحديات أمنية داخلية وخارجية، ولم يكن ليستطيع البقاء لولا الحصول على الدعم الكافي لتثبيت أركانه. فقد واجهت الملكية الليبية نمو التيارات القومية العربية خلال الخمسينات والستينات، إضافة إلى ذلك التطورات السياسية الجديدة على الساحة الدولية والمتمثلة في الحرب الباردة وزيادة التوتر بين القوى العظمى، كل هذه الأحداث أثرت على النظام السياسي الجديد في ليبيا في ذلك الوقت، وخلقت تهديدات حقيقة بتقويض النظام الملكي. يقول Stephen Blackwell (ستيفن بلاكويل) في دراسته Saving the King: Anglo-American strategy and British counter-subversion operations in Libya, 1953-1969، كانت ليبيا في أواخر الخمسينات موقع صراع شديد على النفوذ بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي والدول الغربية. ورغم أن النظام الملكي استطاع البقاء لمدة 18 سنة إلا أنه اعتمد على دفع الأخطار التي هددته بالاعتماد على الحماية الغربية وبالتحديد الحماية الأنجلو-أمريكية.[21]

في عام 1956م عندما وقع العدوان الثلاثي (البريطاني الفرنسي الإسرائيلي) على مصر، واجه نظام الملك إدريس خطر حقيقي تمثل في محاولة انقلاب فاشلة قادها بعض من ضباط الجيش 1958م، تقول لندن أن هذه المحاولة تم تدبيرها من قبل القاهرة. ويقول (بلاكويل) كان البريطانيون لديهم خطة أمنية جاهزة لحماية الملك في حال وقوع انقلاب عسكري، وفي يوم 29 أكتوبر أبلغت لندن الملك إدريس عن مؤامرة الانقلاب المدعومة مصرياً ضده ونقلته على الفور بعيداً لطبرق حيث توجد مفرزة عسكرية صغيرة من القوات العسكرية مدربة على مثل هذه الأمور لحماية الملك. ورغم أنه من غير المؤكد أن الحكومة المصرية كانت وراء هذه المحاولة، إلا أن قائد الفرقة المدرعة العاشرة البريطانية لم يكن لديه أي شك في أن السفارة المصرية كانت وراء هذه المحاولة.[22] كما يؤكد هو.

وفي 14 يوليو 1958م حدث انقلاب في العراق أطاح بالأسرة الملكية الهاشمية الحاكمة في العراق. أدى هذا الانقلابإلي إحداث حالة من الفزع والخوف لدى الإنجليز كونه أطاح بأحد الملكيات الموالية للغرب في الشرق الأوسط، كما أثر هذا الانقلاب أيضا حالة من الخوف على مصير الملكيات الأخرى في المنطقة ومنها الملكية في ليبيا.كان ينظر إلى الانقلاب الذي حدث في بغداد على أنه نذير ببداية انهيارالأنظمة الموالية للغرب وأنه انتفاضة إقليمية عامة."وكان من النتائج المباشرة لذلك الانقلاب أن قامت الحكومة البريطانية بتأجيل الخطوات التي كانت

شرعت في اتخاذها بشأن تخفيف حجم قواتها العسكرية في ليبيا".[23] كانت بريطانيا قد اتخذت قراراً بتخفيض عدد قواتها في منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط في نهاية الخمسينات، وسنأتي على ذكر هذا الأمر بشي من التفصيل لاحقاً في هذه الدراسة. وبالعودة إلى آثار انقلاب بغداد، كان أول ردة فعل للإنجليز أن حذرت الملك إدريس السنوسي وكذلك وزرائه، وأرسلت بريطانيا على الفور المدمرة البريطانية برمودا مع مجموعة من مشاة البحرية البريطانية إلى ميناء طبرق. بدأت كذلك بريطانيا في وضع خطط لتعزيز الوحدات البريطانية في ليبيا ونقل القوات المتمركزة في طرابلس إلى برقة من أجل الحفاظ على الوضع الأمني هناك.وفي 18 يوليو أبلغت السفارة البريطانية الحكومة الليبية أن وحدات من القوات الخاصة البريطانية حطت في طبرق، وأن مزيد من الوحدات العسكرية موجودة في مالطا كقوات احتياط يمكن نقلها إلى ليبيا عند الضرورة. وفي 5 أغسطس طلبت الحكومة الليبية المزيد من القوات البريطانية لحماية المباني الحكومية ومحطات الراديو، وفي الاجتماع الذي ضم كل من المسؤولين والقادة العسكريين البريطانيين والأمريكان، تمت الموافقة على الطلب الليبي.[24]إضافة إلى الحاجة الليبية للحفاظ على النظام الملكي وتأمينه ضد الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية وحاجة البلاد إلى المعونات الاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلاد. كانت اتفاقية الصداقة البريطانية الليبية قد نصت على أن تقدم بريطانيا معونات اقتصادية لدولة الليبية وأن تدفع قيمة مالية مقابل استئجارها القاعدة العسكرية في طبرق.

العوامل البريطانية:

برزت ليبيا كمنطقة استراتيجية للقوى العظمى خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، ثم ازدادت هذه الأهمية أثناء مرحلة اقتسام غنائم الحرب العالمية الثانية (مستعمرات الدول المهزومة) وبما أن ليبيا أحد مستعمرات إيطاليا الدولة المهزومة في الحرب ولمشاركتها بعضاً من حدودها مع مصر، فإن هذا جعلها مهمة لبريطانيا التي تمتلك قاعدة عسكرية في السويس، وكذلك كانت ليبيا مهمة لفرنسا، التي كانت حتى ذلك الوقت مستعمرة لتونس والجزائر، أضف إلى ذلك أن تحديد وضع هذه المستعمرات جاء في وقت كانت فيه الحرب الباردة قد بدأت، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا ضد تمدد النفوذ الشيوعي المتزايد في المنطقة، وكان الاتحاد السوفيتي يبحث عن موطئ قدم في شمال أفريقيا، وهكذا كانت ليبيا محور الصراع بين القوى الأربع لموقعها الاستراتيجي، وكانت بريطانيا – موضوع هذه الدراسة– تعمل على تأمين مصالحها الاستراتيجية في ليبيا لذلك كان العامل الاستراتيجي هو أول وأهم العوامل البريطانية لتأمين نفوذها في منطقة شمال إفريقيا، وهو ما سنتطرق اليه بالتفصيل في الأسفل.

العامل الاستراتيجي 1953–1959

عرفت فترة الخمسينات بتزايد المد القومي في المنطقة العربية وترافق هذا مع تزايد شعور العداء للوجود البريطاني في فلسطين ومصر قبل ذلك، ثم الرفض للوجود الأجنبي وخاصة البريطاني، وبعد خروج بريطانيا من فلسطين ثم مصر بدأ الإنجليز في محاولة لتحقيق توازن وتعويض الخسارة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط كأقرب منطقة ممكنه لقناة السويس واعتبر شرق ليبيا (برقة) كأفضل مكان متاح لتأمين المصالح البريطانية.[25] وقد بنيت العلاقات بين البلدين وخصوصاً الاستراتيجية على المعاهدة البريطانية الليبية 1953م. حيث اعتبرتها بريطانيا تتويجاً لجهودها السياسية في تأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. تقول الحكومة البريطانية إن لندن ستستفيد بشكل كبير من نتائج هذه الاتفاقية من خلال المحافظة على التأثير في جميع أنحاء العالم العربي وستكون حجر أساس لمفاوضات على اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية في المستقبل.[26] فضلا عن ذلك فقد عزز الوجود البريطاني الدعم العسكري لحلف بغداد فيما بعد، وكذلك الوجود الإنجليزي في منطقة السويس من خلال القاعدة عسكرية البريطانية في شرق ليبيا، واعتبر في عام 1954 أنه في حالة وجود صعوبات في السويس، فإن القوات البريطانية يمكن أن تدخل مصر من ليبيا، ويمكن أن تستخدم ميناء طبرق.[27] ومن خلال ما تم سرده يتضح أن ليبيا قد أصبحت أهميتها الاستراتيجية تتزايد بالنسبة لبريطانيا في المنطقة، خصوصا عندما أجليت قواتها من مصر، فقد أعادت بريطانيا نشر هذه القوات في كل من الأردن والعراق وقبرص وعدن وليبيا[28]. ولذلك ينظر إلى ليبيا بعد إجلاء القوات البريطانية من مصر على أنها عنصراً حيوياً في إستراتيجية بريطانيا في الحفاظ على الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأوسط وبالتالي مواجهة الشعور القومي المتنامي في المنطقة، كما وفرت ليبيا قواعد ملائمة للاستخدام ضد الدول العربية المعادية للوجود الأجنبي عند الضرورة.[29]

إضافة إلى ذلك كانت هناك المخاوف الأمريكية والغربية وخصوصا البريطانية من تمدد الشيوعية إلى هذه المناطق من حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وهو مايهدد المصالح الغربية في المنطقة بكاملها. وفي هذا السياق يرى رؤساء الأركان الإنجليز إن ليبيا مهمة جداً للمصالح

الاستراتيجية البريطانية وينظر إليها على أنها داعم مهم للاستراتيجية البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وشدد رؤساء الأركان على المحافظة على ليبيا كدولة موالية للغرب والوقوف في وجه بعض الأعمال غير المباشرة من أعداء بريطانيا في الأمم المتحدة (الاتحاد السوفيتي) لتغيير التوازن السياسي والاستراتيجي في شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ويجب على بريطانيا أن تعزز وجودها في الشرق الأوسط وأن تعتمد على القوة الذاتية وتطوير قواتها الهجومية في حال وقوع هجوم سوفيتي على المنطقة.[30]وفي عام 1954م صرحWinston Churchill (وينستون تشرتشل) رئيس وزراء بريطانيا: أنه لا يمكن أن يتصور أي وجود سوفيتي على الشواطئ الإفريقية لحوض البحر الأبيض المتوسط لأن ذلك يهدد المصالح الغربية ولا سيما البريطانية منها.[31]

قررت الحكومة البريطانية في نهاية الخمسينات تقليص مصروفاتها الخارجية نتيجة للأزمة الاقتصادية في بريطانيا، وأيضا بسبب الضغط الشعبي في ليبيا بعد عدوان 1956م على مصر، تقليص قواتها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا في ليبيا وإعادة انتشار هذه القوات حسب القواعد البريطانية الموجودة في المنطقة. غير أن بعض الساسة الإنجليز كان ضد هذه الخطوة لأن ذلك قد يعرض المصالح البريطانية في هذه المناطق للخطر وسيسمح بانتشار الشيوعية في بعض مناطق النفوذ الغربي. وقد حذر السفير البريطاني في ليبيا Walter Graham 1955–1959 (والتر غراهام) أن تقليص عدد القوات البريطانية في ليبيا وكذلك تقليص المعونات الاقتصادية سيؤدي إلى تحول ليبيا إما إلى مصر أو إلى الاتحاد السوفياتي، وسيزيد من النفوذ المصري والسوفيتي المتزايد في ليبيا، وستكون النتيجة تغيير كامل للنظام والتوجهات الخارجية لليبيا، فضلاً عن الآثار المترتبة على النفوذ البريطاني والغربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[32]غراهام كان يعارض بشدة خطة وزارة الحرب البريطانية سحب معظم القوات البريطانية من ليبيا بحلول نهاية عام 1959م، وحذر أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام الموالي للغرب في ليبيا، وقال: "يجب علينا بالتأكيد التخلي عن الفكرة الحالية لإزالة جميع القوات البرية من ليبيا في عام 1959م".وأضاف إذا استمر هذا الوضع كأساس لتخطيط وزارةالحرب، إن عاجلا أو آجلا سوف تتسرب هذه المعلومات إلى الملك (الملك إدريس) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نفوره (الملك إدريس) منا (الإنجليز).[33] The Foreign and Commonwealth Office (وزارة الخارجية البريطانية) كان لديها نفس القلق ولذلك حذرت من أن تقليص الدعم المالي أو الانسحاب العسكري من ليبيا سوف يؤدي إلى انهيار كامل للنظام الملكي.[34]

لذلك وفي أواخر عام 1956م، قررت الحكومة البريطانية تنفيدانسحاب جزئي وليس كلي. وكانت خطة تقضي بالحفاظ على سرية مشاة واحدة في طبرق لحماية الملك والوحدات الإدارية الصغرى، وفوج مدرع واحد، وكتيبة مشاة واحدة في طرابلس.[35] وفي عام 1958م تغيرت سياسات بريطانيا تجاه ليبيا، فبعد أن كان مقرراً تقليص الدعم المالي وعدد القوات العسكرية في ليبيا، زادت بريطانيا مساعداتها المالية إلى ليبيا من 2.5 مليون إلى 3.25 مليون وأرسلت المزيد من القوات إلى ليبيا وخصوصاً إلى بنغازي.[36]وفي هذا الصدد، كان الدافع وراء السياسة البريطانية أساساً تأمين المصالح البريطانية في ليبيا وللحفاظ على بقاء التأثير الناصريوالسوفيتيخارج ليبيا. وقد انعكس عرض الاتحاد السوفيتي تقديم مساعدات إلى ليبيا في عام 1955م بشكل واضح في القرار البريطاني لمواصلة الدعم السنوي للبيياوكذلك رفع عدد القوات البريطانية الموجودة في ليبيا. ويظهر تقرير سنوي لوزارة الخارجية البريطانية كيف تغيرت سياسة بريطانيا تجاه الانسحاب من ليبيا بعد الانقلاب العراقي حيث يشير التقرير إلى أنه: "كان من المقرر استكمال انسحاب جميع القوات البريطانية من برقة (باستثناء مجموعة صغيرة في طبرق) بحلول نهاية يوليو، ولكن تم عكس هذه السياسة بعد الانقلاب العراقي في 14 يوليو. جاء هذا القرار بموافقة قوية (ولم يكن بطلب فعلي) للملك إدريس والحكومة الليبية، لكنه تقرر إبقاء وحدة رئيسية كبيرة في بنغازي إلى أجل غير مسمى".[37]وتظهر الوثائق البريطانية وبعض الدراسات السابقة، مثلPargeter(بارجتر) وSean W. Straw(شون دبليو سترو)، أنه طوال فترة الخمسينات استمر المسؤولون البريطانيون في الإصرارعلى تعزيز القوات البريطانية في ليبيا، واستمرت ليبيا تشكل عاملاً مهماً في الحسابات الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط و دعماً لالتزامات بريطانيا في حلف بغداد، والتي زادت بعد الانقلاب في العراق في عام 1958م.[38]

واستمرت ليبيا تشكل موقعاً استراتيجيا مهماً بالنسبة للسياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طوال عقد الستينات أيضاً. وبحلول عام 1964م صرحت الخارجية البريطانية أنه " نحافظ (الإنجليز) على قواعدنا، سواء في قبرص وليبيا وعدن أو سنغافورة، لأننا نعتقد أنها تلعب دورا حيوياً في الحفاظ على الاستقرار. وتساعد على ردع العدوان الشيوعي ضد حلفائنا في – The Southeast Asia Treaty

Organization SEATO (منظمة حلف جنوب شرق آسيا) The Central Treaty Organization CENTO, originally known as the Baghdad Pact or the Middle East Treaty Organization MET (الجهاز المركزي، في الأصل المعروف باسم حلف بغداد أو منظمة حلف الشرق الأوسط)- والتي تمكننا من الوفاء بالتزاماتنا الأمنية.[39]

عملت الحكومة البريطانية خلال 1964م-1965م على مراجعة وجودها العسكري في ليبيا، كان هذا بسبب المشاكل الاقتصادية البريطانية، مما اضطر حكومة حزب العمال في عام 1965م للموافقة على الانسحاب من بعض مواقعها من أجل خفض الإنفاق الخارجي، وكذلك بسبب طلب الانسحاب الذي قدمته الحكومة الليبية في عام 1964م.[40]في عام 1965م، أوصى (the Defence and Overseas Policy Committee) DOPC و (the foreign Office) لجنة الدفاع والشؤون الخارجية بقبول الطلب الليبي من حيث خفض الوجود العسكري البريطاني في طرابلس وبنغازي، ولكن ليس الخضوع للانسحاب الكامل من البلاد.[41] لأن هذا من شأنه أن يهدد المصالح البريطانية ويؤدي إلى انهيار النظام الملكي بسبب التهديدات المصرية المتنامية.[42] أضافت الخارجية البريطانية أنه يجب أن نكون في موقف قوي للحد من الإنفاق على ليبيا وفي نفس الوقت الاستفادة من المرافق العسكرية في ليبيا.[43]

اتفقت بريطانيا وليبيا على إعادة نشر القوات البريطانية في طرابلس وبنغازي بحلول نهاية عام 1967م. وحتى عام 1969م، وصف Sir Ivor Lucas (السير ايفورلوكاس)، السكرتير الأول البريطاني في طرابلس 1962م-1966م، العلاقات البريطانية الليبية بالقول 'حتى ذلك الوقت، كنا تربطنا علاقة خاصة مع الليبيين.[44]

العامل الاقتصادي

إلى جانب العامل الاستراتيجي، كان هناك العامل الاقتصادي كأحد أهم العوامل المحركة للعلاقات بين ليبيا وبريطانيا، وقد انقسم هذا العامل إلى جزئين رئيسيين وهما النفط وتجارة السلاح. وقد لكان لهذا العامل دوراً رئيسياً في نمو العلاقات الليبية البريطانية وتقويتها خلال عقد الستينات أي بعد ظهور النفط وهو ما أدى إلى إعادة بريطانيا النظر في علاقاتها مع ليبيا على ضوء الاكتشافات النفطية في البلاد، وبدأت في وضع خطط لتقوية هذه العلاقات للاستفادة من الطفرة النفطية التي حصلت في البلاد فيما بعد، وبشيء من التفصيل سوف نتعرض إلى الدور المهم الذي أحدثه العامل الاقتصادي في العلاقات البريطانية الليبية طوال فترة الستينات وما هي السياسة التي اتبعتها بريطانيا في هذا الخصوص.

النفط

نمت المصالح النفطية البريطانية في ليبيا بشكل كبير جداً خلال الفترة من 1959 حتى 1969، وفي نهاية الستينات أصبحت ليبيا تشكل أحد أهم مصادر النفط لبريطانيا. ففي نهاية عام 1969 كانت ليبيا تصدر 150 مليون طن من النفط إلى أوروبا منها 21 مليون طن إلى بريطانيا من إجمالي الاستهلاك الأوروبي البالغ 510 مليون طن.[45]ومن المعروف أن صناعة النفط في ليبيا اعتمدت منذ البداية على الشركات والتكنولوجيا البريطانية والأمريكية، وهذا يعني أن اعتماد ليبيا كان كلياً على هذه البلدان، وبالمقابل فإن دخول هذه الشركات لقطاع صناعة النفط في ليبيا قاد هذه الشركات وبكل تأكيد إلى إنفاق الكثير من المال في ليبيا، وبالتالي كان حجم استثماراتها كبيراً جداً، وقد كانت الشركات البريطانية قد استحوذت على جانب كبير من الاستثمار في قطاع النفط في ليبيا مما يعني إنفاقها الكثير من المال، ولكي يكون لها دور مهم ونصيب كبير، زودت ليبيا وعلى نطاق واسع بالتكنولوجيا اللازمة لصناعة النفط وقدمت الكثير من المساعدات المالية لليبيا.

تقدر شركة British petroleum (بريتش بتروليوم) مصروفاتها في أعمال الاستكشاف والحفر ومد خطوط الأنابيب والمحطات بحوالي 75 مليون جنية إسترليني، وتقدر قيمة الأصول المالية لها في ليبيا بحولي 30 مليون جنية إسترليني، وقدرت أن هذا الرقم قد يصل إلى 230 مليون جنية إسترليني في المستقبل إذا أضيف النفط المكتشف والموجود في باطن الأرض ولم يستخرج بعد. أما شركة Shell (شل) فتقدر أصولها الاستثمارية في ليبيا بحوالي 18 مليون جنية إسترليني.[46] كما قدرت قيمة بعض الأصول الاستثمارية في قطاع النفط الليبي التي تملكها شركة بريتيش بتروليوم وشركة شل بحوالي 10-15 مليون جنية إسترليني.[47]

ومن صادرات محدودة للنفط في عام 1960، أصبح لدى ليبيا 437 بئر نفط منتجة في أواخر عام 1963م، وبحلول عام 1967 أصبحت ليبيا تنتج 6.8% من إنتاج النفط العالمي.[48] وتشير الأرقام إلى سرعة النمو في قطاع النفط الليبي فمن 18.000 برميل يومياً في عام 1961 وصل إنتاج النفط الليبي إلى 3,111,000 برميل يومياً في نهاية عام 1969.[49] وشهدت عائدات النفط طفرة كبيرة، فقد قفزت من 3 ملايين دولار عام 1961م إلى 1.175 مليار دولار في عام 1696.[50]

وفي منتصف الستينات كانت بريطانيا حريصة أكثر من أي وقت مضى على العلاقات مع ليبيا بسبب الصعوبات الاقتصادية والعجز في الميزان التجاري مما جعل حكومة حزب العمال تعطي أولوية لعلاقاتها الاقتصادية مع ليبيا، لذلك أوصت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الحكومة بتعزيز علاقاتها مع ليبيا.[51] وقد أصرت وزارة الخارجية على "أن من أكثر الأشياء أهمية هو المعاهدة (الليبية البريطانية) والقواعد العسكرية (في ليبيا) وبقاء ليبيا كسوق كبير للصادرات البريطانية، وأنه يجب النظر إلى كل هذا ككل لا بشكل منفرد.[52] وقد واصل التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعه خلال الستينات، ففي عام 1960م وصلت قيمة الصادرات البريطانية إلى ليبيا 12 مليون جنية إسترليني، وفي عام 1963 انعكس التطور في الحقول النفطية الليبية على حجم التجارة بين الطرفين لترتفع الصادرات البريطانية إلى 14 مليون جنيه إسترليني، ثم إلى 22 مليون جنيه إسترليني بحلول عام 1965م.[53] ومع النمو الهائل في إنتاج النفط والثروة الناتجة عنه، سعى البريطانيون لاستغلال الفرص التجارية في البلاد. ففي عام 1967م وأثناء المعرض السنوي التجاري الذي نظم في طرابلس، كان هناك وجود بريطاني كبير وحضر العديد من الشخصيات البريطانية منهم LordWalston, the Parliamentary Under-Secretary to the Board of Trade (السير والستون، أحد أعضاء البرلمان البريطاني وكذلك وكيل مجلس التجارة البريطاني).[54]وفي مايو 1967متم افتتاح المركز التجاري البريطاني في ليبيا لتعزيز الروابط التجارية بين البلدين، وقد عمل الإنجليز على توسيع التبادل التجاري بفتح فروع للمركز التجاري البريطاني في طرابلس وبنغازي عن طريق التمثيل الدبلوماسي، وقد قاد هذا العمل كل من القنصل العام ورئيس الديوان في السفارات البريطانية في طرابلس وبنغازي.[55]

تجارة السلاح

في منتصف الستينات كان هناك مراجعة بريطانية للمعاهدة البريطانية الليبية بناء على طلب ليبي بسحب القوات البريطانية في ليبيا وإغلاق القاعدة العسكرية البريطانية، وقد حذرت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع البريطانية بشدة من أي خطوة قد تؤدي إلى الانسحاب من ليبيا أو حتى مجرد عمل قد يحدث اضطراب في العلاقات بين البلدين، ودفعت الوزارتين في اتجاه دعم نمو التجارة مع ليبيا وخاصة تجارة السلاح.[56] لذلك فمنذ عام 1967م عكفت وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة الدفاع على وضع سياسة تهدف إلى زيادة مبيعات الأسلحة مع ليبيا لنفس الأسباب التي ذكرت في الأعلى. وفي 28 يوليو عام 1967م عندما كانت الحكومة البريطانية تدرس موضوع الانسحاب من ليبيا، كان مشروع بيع الأسلحة لليبيا قد أثر بشكل مباشر وفعال في قرار الحكومة البريطانية بالخصوص، وقبلت الحكومة رأي وزارتي الخارجية والدفاع بضرورة البقاء في قاعدة العدم، وذلك لضمان حقوق تصدير السلاح والتدريب والإبقاء على البعثات العسكرية التي كان لها دوراً مهما في تعزيز مبيعات السلاح.[57]فمن وجهة نظر وزارة الدفاع فإن انسحاب القوات البريطانية سيجعل حتماً الأمر أكثر صعوبة لبيع الأسلحة البريطانية إلى القوات الليبية وإلغاء المعاهدة من شأنه أن يهدد مستقبل مبيعات الأسلحة لليبيا.[58] ودعماً لوجهة نظر وزارة الدفاع، أكدت وزارة الخارجية أن أي انسحاب من ليبيا لن يخدم المصالح التجارية المستقبلية في ليبيا.[59]

وفي عام 1967 وعقب الحرب العربية الإسرائيلية، تشير الوثائق الإنجليزية أن الأحداث التي حصلت في ليبيا من مظاهرات أظهرت مدى ضعف قوات الأمن وقوات الدفاع على حفظ الأمن الداخلي للبلاد، وهذا زاد من مخاوف بريطانيا على انهيار النظام وضياع مصالحها الاستراتيجيةوالاقتصادية في ليبيا، فسعت الحكومة البريطانية لوضع تدابير من شأنها حماية النظام الملكي في ليبيا وحماية مصالحها الاقتصادية الواعدة في ليبيا.[60] وبعد الاضطرابات التي وقعت عام 1967م وفي أغسطس سلم رئيس الوزراء الليبي عبد القادر البدري السفير البريطاني لائحة طويلة من المعدات العسكرية اللازمة لقوات الأمن الليبي.[61] وفي ديسمبر 1967م تم توقيع عقد لتوريد أسلحة من بريطانيا بقيمة 7 مليون جنيه إسترليني لصالح قوات الأمن الليبي، العقد تضمن 80 سيارة مصفحة و56 عربة مدرعة و4 مركبات قيادة و90 سيارة نوع نمس مكشوفة مع الذخيرة وقطع غيار وأسلحة ومعدات أخرى.[62]

ولتأمين الوجود البريطاني في ليبيا وتأمين المصالح الاستراتيجيةوالاقتصادية البريطانية، كان من الضروري ضمان بقاء النظام الملكي في ليبيا.ومن أجل تعزيز قوة النظام الملكي ليكون قادراً على الاستمرار بعد اضطرابات عام 1967م، وأيضا لتأمين المصالح البريطانية المتزايدة في ليبيا، زار وزير الدفاع الليبي سيد حامد العبادي لندن بين 26 فبراير و 8 مارس 1968م لمناقشة تسليح القوات الليبية وشراء أسلحة بريطانية.[63] في 25 مارس 1968م زار وزير الدفاع البريطاني ليبيا، وفي وقت لاحق اتفق الجانبان على عقود تسليح شاملة للجيش الليبي.[64]وقد تم تشكيل لجنة بريطانية ليبية بهدف دراسة احتياجات الجيش الليبي برئاسة الجنرال John Mogg (جون موق) ضابط في الجيش البريطاني شغل منصب نائب

القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا لحلف شمال الأطلسي. وفي تقرير اللجنة أوصى بأن الجيش الليبي ينبغي إعادة تنظيمه وإعادة تجهيزه بأحدث المعدات العسكرية البريطانية بما في ذلك دبابات الزعيم البريطانية. وبناء على هذا التقرير أعطت الحكومة البريطانية الموافقة من حيث المبدأ على العرض. وقد قدمت الحكومة الليبية بعد ذلك طلب لشراء 188 دبابة من دبابات الزعيم.[65] وفي أكتوبر عام 1968م وافقت الحكومة البريطانية بشكل نهائي على بيع دبابات الزعيم لليبيا، ووفقاً لشروط العقد كان من المقرر أن تسلم أول 6 دبابات في ديسمبر 1969م، و40 دبابة في النصف الثامن من عام 1970م حتى يتم التسليم بشكل نهائي في عام 1973م. غير أن الحكومة البريطانية جمدت تسليم هذه الدبابات ثم ألغت تسليمها بعد وصول العقيد القذافي إلى الحكم في ليبيا. وقد كانت قيمة العقد الإجمالية 46 مليون جنيه إسترليني، دفعت ليبيا منها 9.75 مليون كدفعة أولى إضافة إلى عقد آخر بقيمة 6.8 مليون لشراء فرقاطة عسكرية للبحرية الليبية.[66]

وإضافة إلى صفقة الدبابات كان هناك عقد آخر ضخم وبقيمة مالية عالية جداً لشراء منظومة دفاع جوي. ففي أبريل 1968م تم توقيع عقد لشراء معدات ونظام متكامل للرادار بين الحكومة الليبية و the British Aircraft Corporation (BAC) (شركة الطائرات البريطانية)، وشملت الصفقة على 5 بطاريات تندربيرد و90 صاروخ و5 بطاريات أخرى نوع السيف و2340 صاروخ وخمس مجموعات مراقبة تكتيكية ومركز عمليات دفاع جوي ورادار لاسلكي ومنظومة اتصالات داعمة، وقد كانت قيمة هذا العقد 155 مليون جنية إسترليني[67] وفي فبراير 1969م تمت إضافة عقد آخر مع نفس شركة الطيران، لإضافة خدمات الدعم للمعدات التي سيتم تسليمها مع خدمات الصيانة وتدريب العناصر الليبية على النظام.[68] هذا العقد قيمته 20.4 مليون جنية إسترليني، ووفقاً للعقدين فإن الحكومة الليبية دفعت مقدم قدره 35.5 مليون جنية إسترليني.[69]

النتائج:

استندت العلاقات الليبية البريطانية طوال فترة الخمسينات على تأمين المصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة، وبالنسبة لليبيا كان الهدف حماية الملكية من الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية.

استمر العامل الاستراتيجي يلعب دوراً مهما في العلاقات بين البلدين نتيجة لمخاوف بريطانيا وأمريكا والغرب من تمدد النفوذ السوفيتي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافة إلى تنامي دور العامل الاقتصادي في العلاقات بعد اكتشاف النفط في ليبيا أواخر الخمسينات.

لعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين طوال عقد الستينات وهو ما توضحه الوثائق الإنجليزية، بسبب الأزمة الاقتصادية في بريطانيا في ذلك الوقت، وبسبب رغبة الشركات النفطية البريطانية في الحصول على حصة في سوق النفط الليبي والاستثمار فيه. وبمعنى آخر كانت المنافع الاستراتيجية والحماية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لقطاع النفط الليبي مفيدة للطرفين، إضافة إلى المنافع المادية بالنسبة للنظام الليبي في ذلك الوقت، فالحماية كانت مقابل المعونات الاقتصادية والمالية.

إن الحماية التي وفرتها بريطانيا للنظام الملكي الذي كانت تحيط به أنظمة قومية في مصر والجزائر معادية في أيديولوجياتها للأنظمة الملكية ساعدت نظام الملك إدريس على البقاء لمدة 18 عام.

إن حصول بريطانيا على قواعد وامتيازات عسكرية على الأراضي الليبية مكن بريطانيا من تأمين مصالحها الاستراتيجية في منطقة شرق السويس طوال فترة بقائها في ليبيا.

لعب النفط وتنامي الواردات الليبية منه دوراً مهماً في رسم السياسة التجارية البريطانية مع ليبيا وهو ما يوضحه سرعة النمو في التبادل التجاري بين البلدين وخصوصا في مجال تجارة السلاح.

الخاتمة

ظلت العلاقات الليبية البريطانية طوال 18 عاماً من العهد الملكي تتسم بالتنسيق الاستراتيجي والاقتصادي والأمني ووصفت بأنها جيدة مع أمريكا والغرب وخصوصاً مع بريطانيا. غير إن هذه العلاقات تغيرت بعد سبتمبر1969م وأصبحت توصف بأنها سيئة وأخذت في الانحدار نحو الأسوأ طوال عقد السبعينات، حيث وصف الغرب وخصوصاً بريطانيا وأمريكا السياسة الليبية الجديدة بأنها معادية للغرب.

بعد الأول من سبتمبر 1969م قررت الحكومة البريطانية إعادة تقييم علاقاتها مع ليبيا على ضوء المستجدات السياسية في ليبيا، وخاصة في مجال عقود التسلح لأنها تعتبرذات أهميةكبيرة بالنسبةللسياسة البريطانية تجاه الوضع في الشرق الأوسط بسبب الصراع العربي–الإسرائيلي وموقف بريطانيا من هذاالصراع، وكذلك مصالح بريطانيا في المنطقة وفي ليبيا على وجه الخصوص.[70] وفي 4 سبتمبر عام 1969، قررت حكومة حزب العمال أن شحنات الأسلحة إلى ليبيا ينبغي إعادة النظر فيها.[71] في 4 نوفمبر 1969م قررت الحكومة البريطانية عدم

إرسال شحنة الدبابات الست التي كان من المقرر أن يتم تسليمها في ديسمبر 1969 إلى ليبيا، حتى يتكشف الموقف ونوايا النظام الجديد فيما يخص القضايا الدولية (الصراع العربي الإسرائيلي).[72] وقد كان أهم الأهداف البريطانية في هذه المرحلة معرفة طبيعة النظام الجديد وتوجهاته الدولية، لذلك رأت الحكومة البريطانية ضرورة الدخول في مفاوضات مع الليبيين من أجل معرفة موقف ليبيا بشأن بعض القضايا الدولية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف ليبيا تجاه المصالح البريطانية في ليبيا، وخاصة في ضوء تجميد بريطانيا صفقات الأسلحة وخصوصاً عقد الدبابات إلى ليبيا، وعلى أساس موقف الليبيين من هذه القضايا ستحدد الحكومة البريطانية مستقبل علاقتها مع النظام الجديد في ليبيا.[73]

كانت لدى الحكومة البريطانية مخاوف كبيرة من أن موقف النظام الجديد في ليبيا في ذلك الوقت قد يؤدي بالحكومة البريطانية إلغاء عقود توريد السلاح لليبيا، وبالتالي فإن بريطانيا ستخسر عقود تجارية قيمتها أكثر من 200 مليون جنية إسترليني، وهو الأمر الذي سيضع كل التجارة البريطانية مع ليبيا في خطر. كما أن ذلك سيؤدي إلى تدهور العلاقات الأنجلو–ليبية، وسيؤثر بلا شك على المصالح النفطية البريطانية في ليبيا.[74] وقد حذرت الخارجية البريطانية من أن إلغاء هذه العقود سيجعل ليبيا تتحول إلى الاتحاد السوفيتي لتزويدها بالسلاح، وهذا بدوره سيؤدي إلى خسارة الغرب لسوق الأسلحة في ليبيا وسيؤدي ذلك أيضا إلى زيادة التغلغل السوفيتي ومد نفوذه إلى الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، وسوف يلحق ضرراً بالغاً بالمصالح السياسية والاستراتيجية لأوروبا الغربية.[75] وقد حذر Michael Stewart (مايكل ستيوارت) وزير خارجية بريطانيا (1968–1970) من فداحة الخسائر في الأعمال التجارية لصناعة الدفاع البريطانية في حال خسرت بريطانيا السوق الليبي، ولذلك أوصى ستيوارت بأن جميع عقود الأسلحة مع ليبيا يجب أن يتم إنجازها.[76]

في 21 يناير عام 1970م، دخلت الحكومتين البريطانية والليبيةمفاوضات تركزت بشكل خاص على وضع إطار للعلاقة بين البلدين في ضوء المتغيرات السياسية في ليبيا بعد سبتمبر 1969م. وتهدف هذه المفاوضات أيضاً إلى حل القضايا المتعلقة بعقود الأسلحة. بدأت المفاوضات في البداية في يناير 1970م واستمرت حتى ديسمبر 1971معندما علقت الحكومة البريطانية هذه المفاوضات من جانبها، بعد القرار الليبي بتأميم أصول شركةBritish Petroleumبرتش بتروليوم البريطانية في ليبيا. دخلت بعدها العلاقات الأنجلو–ليبية مرحلة جديدة من العلاقات عرفت على أنها الأسوأ طوال عقد السبعينات.

الهوامش:

[1]- Pargeter, A., Anglo-Libyan relations and the Suez crisis, Vol 5, No 2, *The Journal of North African Studies*, (2000), pp. 41-58.

[2]- Anglo-Libyan Treaty of Friendship and Alliance, 1953

[3]- British National Archive (TBNA), Foreign Office (FCO) 39/119, letter from D J Speares to R Sarrell and P G A Wakefield, 28 July 1967

[4]- Anglo-Libyan Treaty of Friendship and Alliance

[5]- Ibid

[6]– عبد الرحيم شلبي، تصفية القواعد العسكرية في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 19، السنة السادسة، القاهرة 1970.

[7]- Rodd, L. R., *British military administration of occupied territories in Africa during the years 1941-1947*, H. M. Stationery Office, Great Britain, 1948, p. 130.

[8]–صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص108.

[9]– عزالدين فوده، ليبيا في مهب الصراع الدولي، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 48، القاهرة، 91965

[10]– 10 نيكولاياپليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2001، ص 383–385

[11]–محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماض والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، الفرات، لبنان، 2004، ص38.

[12]– 107. سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1970، ص

[13]–محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، ط1، الرابط، 1996، ص 83–85

[14]–نفس المرجع، ص83–85.

[15]–نفس المرجع، ص85.

[16]–مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992، ص157.

[17]- 17 The Archive of the Libyan Ministry of Justice, Tripoli, British-Libyan Treaty of 1953, financial agreement, No 2493

[18]- 18Wright, J., *Libya: a modern history*, Kent, Croom Helm, Ltd, 1981, p88

[19]- 19 Ibid, p. 88

[20]- 20 TBNA, FO 371/126042, Foreign Office Memorandum, 8 August 1957

[21]- 21 Blackwell, S., Saving the king: Anglo-American strategy and British counter-subversion operations in Libya 1953-1959

[22]- 22 Ibid

[23]- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج3، الفرات، لبنان، 2004، ص94.

[24]- Ibid

[25]- Pelt, A., *Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization,* Carnegie Endowment for International Peace, (United States, 1970).p 60.

[26]- TBNA, Records of the Cabinet Office (CAB) 128/26, Treaty with Libya, 16 July 1953.

[27]- TBNA, Records of the Cabinet Office (CAB) 128/26, Egypt, Defence Negotiations, 28 January, 1954.

[28]- Lucas, S W., *Divided we stand: Britain, the US and the Suez Crisis*, Sceptre, Great Britain, 1991, p. 31.

[29]- Pargeter, A., Anglo-Libyan relations and the Suez Crisis

[30]- Louis, W R., American Anti-Colonialism and the Dissolution of the British Empire, *International Affairs*, Royal Institute of International Affairs, Vol. 61, No. 3, 1985, pp. 395-420.

[31]- Pelt, A., *Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization*, p. 60.

[32]- TBNA, FO 371/126025, letter from Graham to Selwyn Lloyd, 12 November 1956

[33]- Ibid

[34]- TBNA, FO 371/126042, Foreign Office Memorandum, 8 August 1957

[35]- TBNA, Records of the Ministry of Defence (DEFE) 7/1013, Middle East report, British Defence Cooperation Committee, 12 November 1956

[36]- TBNA, FO 371/131787, Foreign Office Minute, 12 December 1957.

[37]- TBNA, FO 371/138723, annual review, 1958, 2 February 1959.

[38]- TBNA, FO 371/119730, letter from Watson to Halford, 18 April 1956;TBNA, DEFE 7/2276, reinforced theatre plan, Middle East, letter from Annex to Chiefs of Staff, 22 July 1959; Pargeter, A., Anglo-Libyan relations and the Suez Crisis, Sean W. *Straw, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970*

[39]- TBNA, FO 371/178880, letter from FO to Benghazi, 23 June 1964

[40]- Sean W. Straw, *Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970*, p. 48

[41]- TNA, CAB 148/19, Anglo-Libyan Treaty Review, 25 January 1965; TNA, FO 371/184228, paper on Libya, January 1965.

[42]- Sean W. Straw, *Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970,* pp. 51, 52.

[43]- TBNA, FO 371/184228, Defence facilities in Libya, 6 January 1965

[44]- British Diplomatic Oral History Project: *Interview with The Hon. Ivor Thomas Mark Lucas*, 25 January 2005, http://www.chu.cam.ac.uk/archives/collections/BDOHP/Lucas.pdf

[45]- TBNA, FCO 67/432, Libyan oil: the British stake, letter from C T Brant to Mr. Gallagher, 27 May 1970.

[46]- TBNA, FCO 93/29, Libya: oil industry in Libya, J P Burnett, oil 4a, April 1973

[47]- TBNA, FCO 67/436, the first draft of a paper on British interests in Libya, from R. C. Hope-Jones to M. P. V. HannamEsq, 7 December 1970

[48]- Wright, J., *Libya: a modern history*, p221.

[49]- BPA , Arc Ref 121728, historical background to oil negotiations in Libya, 10 March 1971

[50]- Wright, J., *Libya: a modern history,p227.*

[51]- Sean W. Straw, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970, p61

[52]- TBNA، FCO 39/118، Memorandum, Libyan bases, 29 June 1967

[53]- Brenchley, F., *Britain and the Middle East: An Economic History 1945-1987* (London, 1989), p. 180.

[54]- TBNA, , FCO 39/344, Libya: Annual Review for 1967, 5 January 1968

[55]- Sean W. Straw, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970, p64-65

[56]- TBNA, FCO 39/118, Liban bases, 29 June 1967.

[57]- TBNA, FCO 39/119, British Forces in Libya, 26 July 1967.

[58]- TNA, DEFE 24/313, the implications of the liquidation of UK bases in Libya, 21 June 1967.

[59]- TBNA, FCO 39/118, Liban bases

[60]- TBNA, CAB 163/92, 21 March 1968

[61]- TBNA, DEFE 24/313, letter from Benghazi to FO, 3 August 1967

[62]- TBNA, DEFE 11/632, Brief, Defence Secretariat 13 May 1968

[63]- TBNA, FCO 39/121, letter from D. J. Speares to J. Henniker and D. Allen, 4 April 1968

[64]- TBNA, TNA, DEFE 11/632, visit of Secretary of State to Tripoli Libya, 19-20 May 1968

[65]- TBNA, FCO 39-636 Anglo-Libyan relations, from R CHope-Jones to Mr. Hayman and Mr. Renwick, 6 July 1970

[66]- TBNA, CAB 148/122, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, chieftains for Libya, 10 March 1972

[67]- TBNA, FCO, 93/1008, report paper on the Libyan claims against British government, from A R Nuttall to Mr. Powell, 11 August 1977.

[68]- Ibid

[69]- TNA, CAB 148-93, arms for Libya, memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969.

[70]- TBNA, CAB 148-93, Arms for Libya, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969; TBNA, CAB 148/93, Chieftains for Israel, Memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969

[71]- TBNA, FCO 39 /634, Speaking notes, visit of the Chancellor of the Duchy of Lancaster to Rome, 15-16 January 1970

[72]- TBNA, CAB 148-91, Anglo-Libyan relations, meeting minutes، 4 November 1969.

[73]- TBNA, FCO, 39/634, letter from Mr. Maitland to FCO, 1 February 1970

[74]- TBNA, CAB 148-93, arms for Libya, memorandum by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs, 3 October 1969.

[75]- Ibid

[76]- Ibid